



تقييم حالة

انتخابات المرشح الواحد وتجديد واجهات السلطوية في مصر

عبدہ موسى | يناير 2018

انتخابات المرشح الواحد وتجديد واجهات السلطوية في مصر

سلسلة: تقييم حالة

عبد موسى | يناير 2018

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2018

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقتها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

المبنى رقم 196

شارع الطرفة (800)

منطقة 70، وادي البنات

ص.ب: 10277

الظعائن، قطر

هاتف: +974 44199777

www.dohainstitute.org

المحتويات

1	مقدمة
2	انتخابات بلا منافسة
6	قلق خافت وتردد دولي
8	بين استعادة يناير وإنقاذ الدولة
10	تكريس السلطوية

مقدمة

دخل مأزق الانتخابات الرئاسية في مصر منعطفًا جديدًا، بعد اعتداءٍ استهدف المستشار هشام جنيينة، كاد يؤدي بحياته¹، ونكوص حزب الوفد عن تقديم مرشح عنه في هذه الانتخابات²، بسبب الوضع المربك الذي يقف فيه الرئيس المشرفة ولايته على الانتهاء، عبد الفتاح السيسي، وحيثًا في ساحة انتخابية فارغة.

اتخذت الأحداث وجهةً معاكسة تمامًا لما زعمه السيسي، على الرغم من تعهده بأن تكون الانتخابات الرئاسية، "عنوانًا للشفافية"³؛ فقد كان يشن "هجومًا غير مسبوق على النشاط السياسي وحقوق الإنسان الأساسية" في البلاد⁴، في حين كان يتجه ممثلوه بطلب ترشحه إلى الهيئة الوطنية للانتخابات حاملين تأييد أكثر من 90 في

¹ اتهم علي طه محامي السلطات في مصر بالسعي لقتل موكله المستشار هشام جنيينة، معاون المرشح المعتقل سامي عنان الذي كان قد اختار هشام جنيينة ليشغل منصب نائب رئيس حال فوزه. وبحسب الروايات، اعترضت سيارته سيارتان نزلت منهما مجموعة من الأشخاص محاولين اختطافه، ولما قاوم وتجمع السائرون لمنعهم، حاولوا قتله. وأكد الدكتور حازم حسني، المتحدث باسم عنان، أن جنيينة تعرض لمحاولة قتل من جانب أشخاص يحملون أسلحة بيضاء" وأشار في تدوينته له أنه متيقن أنهم من السلطة. كما نُشر تحقيق صحفي بين أن الشخص المتهم يعمل مخبرًا لمصلحة جهاز أمني، انظر: "من هو هشام جنيينة معاون عنان الذي تعرض لـ 'محاولة قتل'؟"، بي بي سي عربي، 2018/1/27، شوهد في 2018/1/31، في: <https://goo.gl/h8e1Hv>

² احتدم الجدل داخل حزب الوفد بسبب طرح شخصيات داخل الهيئة العليا للحزب أن يتقدم رئيسه لهذه الانتخابات، في مسعى لمجاملة الرئيس المنتهية ولايته عبد الفتاح السيسي، وإنقاذ مأزق الانتخابات التي خلت من المتنافسين. قوبل الطرح الذي تقدم به بهاء الدين أبو شقة عضو الهيئة العليا وكيلاً عن رئيسه، باحتجاج شديد، إذ رأته قواعد عديدة وقيادات في الحزب أمرًا لا يليق بتاريخ الحزب، في ظل حالة التضيق الشديدة والعدوان على حق المصريين في انتخابات نزيهة، انظر: "مصدر: مسؤول: حزب الوفد المصري يرفض طلب رئيسه الترشح للرئاسة"، دويتشه فيله، 2018/1/27، شوهد في 2018/1/31، في: <https://goo.gl/jFRT9d>

³ نشرت صفحة الرئيس السيسي الرسمية على موقع فيسبوك منشورًا نصه: "أتعهد بأن تكون الانتخابات الرئاسية القادمة عنوانًا للشفافية"، انظر: صفحة عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية، موقع فيسبوك، 2018/1/19، شوهد في 2018/1/31، في: <https://goo.gl/mD4yPA>

⁴ وجه هذا الاتهام بنصه جون ماكين، رئيس لجنة مجلس الشيوخ المعنية بالشؤون العسكرية، في بيان صحفي للاحتفال بذكرى ثورة يناير في مصر، أصدره بعد القبض على سامي عنان المرشح للرئاسة، انظر:

SASC Chairman John McCain on the 7th anniversary of the January 25th Revolution in Egypt, John McCain's Senate Page, 23/1/2018, accessed on 31/1/2018, at: <https://goo.gl/2JaSv>

المئة من أعضاء مجلس النواب، وما يقارب ربع مليون إقرار تأييد من المواطنين⁵؛ أي عشرة أضعاف المطلوب دستوريًا لإدراجه في قوائم المنافسة⁶.

يفتح هذا التناقض بين صورة الوثائق بإعادة انتخابه والإمعان في الإجراءات القمعية باب التساؤل عن حقيقة المعلومات المتواترة من القاهرة؛ عن أن النظام العسكري يعيش حالة من الصراعات الداخلية المحترمة بين أركانه ومؤسساته العسكرية والأمنية والاستخبارية المهيمنة على الحكم، وأن السيسي يكتفه شعور بعدم الثقة بقدرته على خوض اختبار للثقة الشعبية به، حتى إن كان هذا الاختبار محدودًا.

انتخابات بلا منافسة

تساعد نهج السلطات في مصر لملاحقة كل من أبدى رغبته في خوض الانتخابات الرئاسية بالاعتقال وتوجيه الاتهامات القضائية ووضع العراقيل الإدارية، منذ أن بدأ الحديث عن قرب هذه الانتخابات، إضافة إلى تكتيكات الدعاية السوداء التي تتفجر في صورة حملات للحط من سمعة المرشحين والتشكيك في وطنيتهم. ولم تتوان دوائر الأمن والاستخبارات في ممارسة الضغوط وتوجيه الاتهامات، بمن في ذلك رئيس الجمهورية؛ ففي مؤتمرٍ خصّ لتدشين حملته الانتخابية، أطلق السيسي تهديدات مبطنة تجاه من وصفه بأنه فاسد طامع في كرسي الرئاسة، متوعّدًا إيّاه بالملاحقة.

ربط المعلقون تلك التهديدات بوقائع اعتقال السلطات العسكرية رئيس الأركان السابق سامي عنان، أحد أبرز من أعلنوا الترشح في مواجهة السيسي. كان عنان قد وجه خطابًا، جرى بثه على شبكة الإنترنت في حين

⁵ عبد الرحمن العوني وعمرو المصري، "حملة الرئيس السيسي تتقدم بـ 217 ألف توكيل للوطنية للانتخابات"، صدى البلد، 2018/1/24، شوهد في 2018/1/31، في: <https://goo.gl/Se3QrV>

⁶ المادة 142 من الدستور المصري لسنة 2014، تنص على أنه "يشترط لقبول الترشح لرئاسة الجمهورية أن يزكي المترشح عشرون عضوًا على الأقل من أعضاء مجلس النواب، أو أن يؤيده ما لا يقل عن خمسة وعشرين ألف مواطن ممن لهم حق الانتخاب في خمس عشرة محافظة على الأقل، ويحد أدنى ألف مؤيد من كل محافظة منها"، انظر: دستور جمهورية مصر العربية 2014، شوهد في 2018/1/31، في: <https://goo.gl/QFqZmq>

أحجمت عن إذاعته القنوات التلفزيونية، رآه مراقبون أنه يرفع سقف التحدي أمام السيسي، كون عنان محسوبًا على المؤسسة العسكرية، وبلغ أرفع مناصبها⁷.

كان رئيس الأركان السابق الذي انضم إلى القوات المسلحة بعد هزيمة 1967، وشارك في حربي "الاستنزاف" و"أكتوبر"، قد انسحب طواعية من منافسات منصب الرئاسة؛ في الأولى طلب من المشير محمد حسين طنطاوي، بحسب روايات من مقربين، أن يبارك المجلس العسكري ترشحه للرئاسة المقررة في صيف 2012، لكن طنطاوي أظهر رفضه الشديد واستبعد الفكرة تمامًا؛ وفي انتخابات 2014 تراجع عن قرار خوضه الانتخابات تحت ضغوط مماثلة، ليصرح في النهاية بأنه آثر الانسحاب "حماية للوطن وحرصًا على سلامته"⁸.

وسواء أكان ما استفز السيسي، ودفعه إلى التتكيل بعنان على هذا النحو، هو لغة الأخير الجريئة والمتحدية، التي عززت الآمال في قدرته على إطاحة السيسي عبر صناديق الاقتراع، خصوصًا حين دعا مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية إلى "الوقوف على الحياد بين جميع من أعلنوا نيّتهم الترشح" وإلى "عدم الانحياز غير الدستوري لرئيس قد يغادر منصبه خلال أيام"⁹، أم بسبب تواصل عنان مع مسؤولين أجانب ودبلوماسيين أميركيين¹⁰؛ ما أشعر السيسي بأن خصمه يلوح بإمكانية تحرك بوصلة الحلفاء الدوليين للرهان عليه، أم لسبب يتعلق بتواصل سابق بين عنان ودوائر الحكم في المملكة العربية السعودية ووعود بدعم المملكة ترشحه، أشارت مصادر إلى أنه قد وقع في ظل أجواء الخلاف التي شهدتها العلاقة بين الرياض والقاهرة في خريف 2016، إثر تصويت

⁷ "عنان ضد السيسي: الصراع الكبير بين جنرالي مصر"، العربي الجديد، 2018/1/21، شوهد في 2018/1/31، في:

<https://goo.gl/izqRuH>

⁸ "اعتقال سامي عنان يلقي بظلاله على العملية الانتخابية في مصر"، دويتشه فيله، 2018/1/23، شوهد في 2018/1/31، في:

<https://goo.gl/5ENCvf>

⁹ شاهد الفيديو: "خطاب ترشح عنان في مواجهة السيسي"، موقع يوتيوب، 2018/1/20، شوهد في 2018/1/31، في:

<https://goo.gl/8MTwVE>

¹⁰ بحسب ما بينت جريدة الأخبار اللبنانية، فقد أجرى عنان قبيل القبض عليه اتصالات مع السفارة الأميركية في القاهرة، وبعض المسؤولين الأجانب داخل مصر وخارجها، انظر: "بين المشير والفريق... أبعد من انتخابات"، الأخبار، 2018/1/24، شوهد في 2018/1/31، في: <https://goo.gl/pGaK9k> جدير بالذكر أن السلطات المصرية حجبت الموقع الإلكتروني للجريدة على إثر نشرها أخبارًا تتعلق بصراعات داخل المكون العسكري الحاكم في مصر.

الأخيرة في مجلس الأمن لمصلحة قرار روسي بشأن سورية¹¹، فإن إطاحة عنان على هذا النحو قد رسمت فاصلاً جديداً للسلطوية العسكرية التي تحكم مصر. فمن يجرؤ على المنافسة؟

لم يكن مستغرباً أن تكون الدعوة لمقاطعة الانتخابات هي العنوان الأبرز لما يجري في مصر¹². فبعد اعتقال عنان، وجلاء حقيقة انعدام أي إمكانية للمنافسة، اضطر المرشح خالد علي، المحامي الحقوقي والمرشح اليساري المحسوب على قوى يناير الشابة، إلى الانسحاب من الانتخابات، مستجيباً بذلك إلى أصوات تنادت من بين مختلف التيارات السياسية تحته على ذلك¹³. كان علي قد أطلق حملة قوية، ارتفعت بسقوف التوقعات حول إمكانية منافسة السيسي إلى مستوى جيد، ما حرك قوى الشباب استجابة لخطاب برع في استدعاء رمزيات ثورة يناير. لكن مع إصرار أجهزة الأمن وبيروقراطية الدولة على عدم تمكينهم من استكمال إقرارات التأييد، فضلاً عن التهديدات بالملاحقة القانونية بتهم وقضايا فارغة وُجّهت ضد علي، كانت كفيلة بإقصائه عن المنافسة إن صدرت فيها أحكام، رأت حملة علي أنه لا مجال للاستمرار في هذه الساحة وفق هذه الشروط¹⁴.

وكانت الضغوط الأمنية قد دفعت بأحمد شفيق، رئيس الوزراء الأسبق، والمحسوب على عصر مبارك إلى إعلان انسحابه. وهو الذي يحظى بشعبية ما في أوساط الدولة، ولدى قطاعات من البرجوازية رأت فيه منافساً كفوفاً، إذ نافس بقوة في أول انتخابات رئاسية حقيقية تشهدها مصر عام 2012، ولم يخسر أمام منافسه مرسي إلا بفارق ضئيل. حينما أعلن شفيق رغبته في خوض الانتخابات في شريط سجله في خلال وجوده في منفاه

¹¹ نشرت جريدة العربي الجديد على لسان مصدر مقرب من عنان نفسه حول هذا التواصل الذي جرى في أجواء غضب سعودي على حليفهم السيسي، إثر تصويت مصري في مجلس الأمن لمصلحة قرار روسي تعلق بالأزمة السورية. أثار القرار الذي كانت الرياض تعارضه بشدة جفوة شديدة في العلاقات وتلاسنًا إعلاميًا، ما دفع المملكة لعرض الدعم على من تراه بديلاً ممكنًا للسيسي، ووقع اختيارها على عنان، انظر: "اتصالات سعودية" تعيد عنان لبورصة المرشحين لمنافسة السيسي"، العربي الجديد، 2016/10/19، شوهد في 2018/1/31، في:

<https://goo.gl/acd9zL>

¹² ظهرت الدعوة إلى مقاطعة الانتخابات مع انسحاب خالد علي من المنافسة، وكان أبرز الدعوات ما تقدمت به شخصيات سياسية بارزة حثت الشعب المصري على الحركة من أجل نزع الشرعية عن هذه الانتخابات.

¹³ "المحامي خالد علي ينسحب من سباق انتخابات الرئاسة في مصر"، بي بي سي عربي، 2018/1/24، شوهد في 2018/1/31، في:

<https://goo.gl/NFXw5U>

¹⁴ ثمة قضية ضد خالد علي منظورة أمام محكمة جنح مستأنف القاهرة ظلت السلطات تلوح بها لإقصائه، تتهمه بارتكاب فعل فاضح علانية خلال خروجه من إحدى جلسات المحكمة إثر مرافعته عن معتقلين. وهو فعل يعد مخالفاً بالشرف ومانعاً من الترشح، بحسب قانون الانتخابات.

الاختياري في أبوظبي، تكاثفت عليه ضغوط أمنية إماراتية، انتهت بترحيله عنوةً إلى مصر، حيث جرى وضعه رهن الإقامة الجبرية في أحد الفنادق في القاهرة. وقد نقلت جريدة نيويورك تايمز التي وصفت شفيق بأنه "أقوى متحدٍ للسياسي"¹⁵، تصريحًا عن محاميه يؤكد أن موكله قد اضطر اضطرارًا إلى الانسحاب بعد تهديدات حكومية بفتح ملفات قديمة تحوي اتهامات له بالفساد.

أما محمد أنور السادات، ابن أخ الرئيس الأسبق السادات، ورئيس حزب الإصلاح والتنمية ذي التوجهات الليبرالية، فقد اضطر بدوره إلى التراجع عن خوض الانتخابات، وأعلن انسحابه منها مؤكدًا أنه لا يطمئن لتوافر شروط تكفل نزاهتها، واصفًا إياها بـ "المعركة الخاسرة"¹⁶.

كما جرت محاكمة سريعة لضابط في القوات المسلحة، لم يكن معروفًا من قبل، إثر إعلانه في شريط مسجل ظهر فيه بالزي العسكري رغبتَه في خوض الانتخابات الرئاسية. وقد عللت المحكمة العسكرية حكمها على العقيد أحمد قنصوة، بالسجن ست سنوات، بأنه قد "انتهك القوانين التي تحظر على العسكريين الحاليين الترشح للمناصب العامة"¹⁷. وهو تبرير تناقضه حقيقة أن السيسي نفسه قد تقدم إلى الترشح في عام 2014 بالهيئة العسكرية نفسها، وحينها كان يشغل منصب وزير الدفاع.

إثر انسحاب هؤلاء جميعًا، وقد بدا بعضهم يهدد السيسي فعلاً، دخلت العملية في مسار مرتبك، وبدأت السلطة متخبطة في مسعاها إلى إيجاد منافس بديل، وفق المقاس المطلوب، توقيًا لخرج ووقوف السيسي وحيدًا في حلبة المنافسة. وبالفعل، طرحت أسماء لا تحظى بأي شعبية معتبرة، كالسيد البدوي رئيس حزب الوفد الذي قيل إنه

¹⁵ أعلنت الجريدة ذاتها عن تلقيها ملفات صوتية (أذيعت لاحقًا على قنوات تلفزيونية محسوبة على المعارضة المصرية في الخارج) سُمع فيها ضابط استخبارات يوجه مقدمي برامج تلفزيونية للقيام بحملات ضد مناوئين للسلطة الحاكمة، وفي أحدها يوجه بالتوقف عن التهجم على شفيق، بحجة أن النظام يجري معه محادثات لحثه على الانسحاب من الانتخابات، انظر:

Nour Youssef, "Egypt's Presidential Race Loses Popular Candidate," *The New York Times*, 7/1/2018, accessed on 31/1/2018, at: <https://goo.gl/p96fhj>

¹⁶ مينا عالي، "محمد أنور السادات يعلن تراجعَه عن خوض الانتخابات الرئاسية"، المصري اليوم، 2018/1/15، شوهد في 2018/1/31، <https://goo.gl/L7bNRx> في:

¹⁷ "محكمة عسكرية تقضي بحبس العقيد قنصوة 6 سنوات على خلفية إعلانه نيته للترشح للرئاسة"، مدى مصر، 2018/1/19، شوهد في <https://goo.gl/n4wGS7> في: 2018/1/31

سيجمع تأييد عشرين نائبًا من نواب البرلمان، ليلحق بالمنافسة قبل موعد إغلاق باب تقديم طلبات الترشيح المقرر في 29 كانون الثاني/يناير 2018. هذا على الرغم من أن الحزب نفسه قد أعلن تأييد السيسي في بيان رسمي¹⁸. وكانت المفاجأة أن الحزب نكص عن هذا الترشيح، بعد احتجاج حاد من قواعده عطل هذا التوجه. وطرح في القنوات والجرائد المحسوبة على النظام أسماء أخرى.

وفي الساعات الأخيرة قبل إغلاق باب الترشيحات، ظهرت تأكيدات من مقربين للسيسي أنه لن يكون وحيدًا في المنافسة¹⁹، وجرى تداول أسماء رئيسيين من رؤساء الأحزاب الصغيرة المرتبطة بالسلطة؛ هما أحمد الفضالي رئيس حزب السلام الديمقراطي، وموسى مصطفى موسى رئيس حزب الغد. وبالفعل، تقدّم موسى للهيئة الوطنية للانتخابات، في حين اعتذر الفضالي معلّمًا أنه لن يدخل المنافسة. وليس مستغربًا أنّ حزب الغد ذاته كان قد أعلن مسبقًا تأييده تولى السيسي فترة رئاسة ثانية. وقد أكد موسى في تصريحات صحفية بعد طرح اسمه قائلاً: لن أكون "كومبارس". إلا أن الشكوك تضاعفت مع جمعه في يوم واحد أربعين ألف إقرار تأييد من المواطنين وحصوله على تأييد عشرين نائبًا برلمانيًا، وهو أمر بينت صعوبته حملات أقوى كحملة خالد علي وسامي عنان؛ فقد حيل بينها وبين الحصول على التأييدات، سواء من البرلمان أو من المواطنين²⁰.

قلق خافت وتردد دولي

لقي التضييق على المرشحين ومنعهم من ممارسة حقوقهم الدستورية، بعض الإدانة، لكن ليس إلى الحد الذي يحرك الموقف الدولي للضغط على النظام في القاهرة، كي يسمح بعملية انتخابية حقيقية. ولعل السر في خفوت

¹⁸ "الوفد" يدعم ترشيح السيسي، و"المحافظين" في الطريق"، الأهرام، 2018/1/15، شوهد في 2018/1/31، في:

<https://goo.gl/USyCfq>

¹⁹ سمير الوشاحي، "مصطفى بكري: مرشح مفاجأة ينافس السيسي بالانتخابات الرئاسية"، الشروق، 2018/1/28، شوهد في 2018/1/31، في:

<https://goo.gl/MaqrTm>

²⁰ كان موسى بطلاً لخلاف في داخل حزب الغد القديم اشتبك فيه مع رئيس الحزب أيمن نور، وذلك في أجواء ترشح نور في مواجهة مبارك في خريف 2005، وبقي الخلاف سنوات حتى انتهى بتدخل لجنة شؤون الأحزاب وحسمها رئاسة الحزب لفائدة موسى بعد ثورة يناير. حول ترشحه انظر: "موسى مصطفى موسى في طريقة لتقديم أوراق ترشحه للرئاسة: 'لست كومبارس'"، المصري اليوم، 2018/1/29، شوهد في

في: 2018/1/31، <https://goo.gl/hBYfAZ>

المواقف كامن في "واقعية ترامب"، وتلك الرؤى الشعبوية لأقرانه من قادة اليمين المتشدد الصاعدين في عديد البلدان الغربية. فهي رؤى تزعم الواقعية السياسية، لكنها - في حقيقة الأمر - تصل بالوضع الدولي إلى حال خطيرة؛ فمحالفة الاستبداد تبدو أولوية لديها، وإن تورط في مستوى على هذا النحو؛ كقمع الشعوب، ووأد أي إمكانية ديمقراطية.

دان السيناتور جون ماكين تعريض مرشحي الرئاسة للملاحقة الأمنية واضطرارهم إلى الانسحاب قسرًا، خشية التكتيل بهم، متسائلًا: كيف يمكن بغير منافسة حقيقية أن نرى انتخابات حرة أو نزيهة في مصر؟ لكن، قوبل بيانه باستهجان واسع من وسائل الإعلام المحسوبة على النظام في مصر²¹، ولم يجد صدى كبيرًا لدى أي من مؤسسات الإدارة الأميركية المرتبطة بعلاقة مباشرة بالقاهرة. وبدا أنها لا تود بأي صورة أن تعيد النظر في هذه العلاقة²². ولم يترجم أيضًا، تصريح المتحدثة باسم الخارجية الأميركية عن أن الولايات المتحدة ستناقش مع الحكومة المصرية هذا التعدي على الحقوق الدستورية للمرشحين، إلى أي تحرك فعلي. فحتى بيان المتحدث الرسمي باسم الأمين العام للأمم المتحدة ستيفان دوجريك لم يلفت النظر إلى صلب القضية، أي وجود نظام استبدادي يصادر إرادة الجماهير، وإن أبدى الانزعاج مما جرى لعنان²³.

والصوت الأعلى الذي ترفعه بعض المنظمات الحقوقية الدولية، بإدانتها الواضحة لما جرى، لا يحرك المؤسسات الدولية؛ فقد أعربت منظمة العفو الدولية عن انزعاجها الشديد من ممارسات السلطة في مصر في حق المرشحين، وقالت: "إن هذا الاعتقال التعسفي لمرشح رئاسي محتمل يُظهر ازديادًا صارخًا للحق في حرية التعبير والتنظيم"، وإن السلطات المصرية حريصة على اعتقال ومضايقة أي شخص يواجه الرئيس السيسي. وهذا ما يتماشى مع جهود الحكومة المصرية المستمرة لقمع المعارضة، وتوطيد السلطة من خلال الاعتداء على المجتمع المدني

²¹ رئيس 'عسكرية' الكونجرس: 'مصر تتراجع للخلف بشكل خطير'، والخارجية الأميركية: 'نراقب الوضع باهتمام بالغ، واعتقال المرشحين يثير قلقنا'، مدى مصر، 2018/1/24، شوهد في 2018/1/31، في: <https://goo.gl/LoKT48>

²² Editorial Board, "Trump should realize that Egypt's dictator is no friend of the United States," *The Washington Post*, 24/1/2018, accessed on 31/1/2018, at: <https://goo.gl/h1TmQR>

²³ مصطفى محمد، "بعد استدعاء عنان.. الأمم المتحدة: نأمل في انتخابات رئاسية حرة بمصر"، مصر العربية، 2018/1/23، شوهد في <https://goo.gl/2ocG3A>، في: 2018/1/31

والناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان في البلاد"²⁴، لكن صوت هذه المنظمات صار صدها يخبو، أكثر فأكثر، في أروقة المصالح ومحادثات دعم الحلفاء المستبدين؛ كلما لبى هؤلاء المطلوب، ولو على حساب شعوبهم.

بين استعادة يناير وإنقاذ الدولة

قبل وصول المشهد إلى هذه الحال المأزومة، لاحت مساحة للحركة في مواجهة النظام عبر طرحين سياسيين: أولهما، ذلك الطرح الذي قدّمه خالد علي، والمؤسس على رمزيات يناير، بارتكازه على خطاب حقوق الإنسان ومطلب العدل الاجتماعي. وهو طرح رآه البعض مثاليًا في وقت لا يتوافر فيه أدنى شروط لتحقيقه، فخوض منافسة تحت سقف بالغ الانخفاض لا يكفل أي إمكانية لإزاحة السيسي، ومنتهى أمله هو إحراج نظام السيسي فحسب، وقد ينتج تكريسًا له، وليس كما ردد متعاطفون مع حملة علي، تعميقًا لأزمة النظام ومفاومة الضغط الداخلي عليه. وكان الغالب بين المتابعين أنّ اقتناص علي المنصب أمر غير منظور بحال، إذا لم تحدث معجزة شعبية.

وثانيهما، هو طرح لعنان مدفوع بما يمكن وصفه بحالة من الواقعية السياسية منخفضة السقف، غلبت على القوى السياسية المعارضة، وقطاع من المحسوبين على ما كان يُعرف بتيار 30 يونيو، ممّن خاب أملهم في السيسي، وهالهم ما وصلت إليه حال البلاد معه. من ثم، راج القبول "بعسكري عاقل" علّه يستعيد شيئًا من الانفتاح ويسمح بهامش للحركة في المجال السياسي، وليدفع به ليفتح الباب أمام بديل من نظام السيسي، ينهي عنفه البالغ وقمعه غير المحدود.

غازل الطرح الأول قوى الشباب التي لا تزال تتحدث بلغة يناير وتنتظر وعودها، وتحمل من الرغبة في العمل على استعادتها كثيرًا، فتكونت شبكة جيدة للعمل على الأرض لمصلحة علي قوامها هؤلاء.

²⁴ "مصر: يجب على السلطات وقف التدخل في الانتخابات المقبلة ووضع ضمانات لعملية ترشيح حرة"، منظمة العفو الدولية، 2018/1/24،

شاهد في 2018/1/31، في: <https://goo.gl/ogZkLm>

أما خطاب عنان، فقد وجد آذانًا صاغية لدى بعض القوى التقليدية التي همشها الانقلاب²⁵. وما شهدناه من قفز في توقعات التغيير مع عنان انبنى في رأينا على عناصر ثلاثة:

- أولها: تمتعه بالثقة في أوساط العسكريين، وإنصاته إلى الأصوات القلقة بينها من تورط المؤسسة العسكرية الشديد في إدارة الدولة والاقتصاد، والمتخوفين من فشل آخذ في التضخم يومًا بعد يوم، قد يضر بوحدة المؤسسة ويضيف مزيدًا من الهدر لمهنتها.
- ثانيها ما بدا من قدرة على تحصيل ثقة قطاع من النخب المدنية يؤمنها له نائباها اللذان ساهما في خطابه؛ وهما هشام جنية الذي كان قاضيًا وشغل منصب رئيس الجهاز المركزي للحسابات الممثل لإدارة الرقابة المالية على الحكومة، وحازم حسني، وهو أستاذ جامعي، معروف بتوجهاته الليبرالية. وكلاهما من النقاد الشديدين لنظام السيسي، ويحظيان باحترام واسع في هذه الأوساط دفع باسميهما في مقدمة الترشيحات لدخول حلبة الانتخابات.
- ثالثها تواصله مع الفئات الاجتماعية التي تصدرت مشروع 30 يونيو، والتي حرّكها خطاب الخشية على الدولة، فانتهى بها المطاف إلى صدمة حكم السيسي، وعلت في أوساطها أصوات النقد للنظام وأظهرت في وقت سابق ميلها لأشخاص مثل شفيق، وهي تبحث عن بدائل موثوقة من داخل المؤسسة العسكرية للحلول محل السيسي.

²⁵ لعل أبرز هذه القوى جماعة الإخوان المسلمين التي كانت علاقتها بعنان محورًا للتجادب الإعلامي بين قنوات النظام وحملة عنان، وبالخصوص بعدما تقدم قيادي سابق هو يوسف ندا بمطالب لعنان وضعها شروطًا لدعمه، شملت: عودة الجيش إلى تكاته ومهمته الدفاعية، وإعادة الاعتبار لموسى ورئاسته ويطلب منه التنازل لمصلحة الأمة، وتطهير القضاء من الفاسدين، وكذا تطهير الشرطة، مع إلغاء المحاكمات السياسية ونتائجها، والإفراج عن المعتقلين وتعويضهم، وأخيرًا مراجعة القرارات المتعلقة بثروة مصر وحدودها. وردّ المتحدث باسم حملة عنان بالقول: "لن نأخذ شروطًا من أحد، لكن سنقرأ الرسالة أولًا، وننظر ما يمكننا اتخاذه من إجراءات تجاهها". وأكد أنه لا يوجد أي تحالف أو اتفاق بين عنان والجماعة، انظر: "يوسف ندا لـ 'عنان': 6 شروط لقبول 'الإخوان' انتخابك رئيسًا"، عربي 21، 2018/1/22، شوهد في

<https://goo.gl/oonWun>، في: 2018/1/31

تكريس السلطوية

لا مجال للقول بوجود أدنى أمل لإمكانية التنافس في المنصب الرئاسي في مصر. فهذا الأمر، وفق الإجراءات القمعية، بدأ محسومًا لفائدة الرئيس المشرفة ولايته على نهايتها. وبتنا إزاء حالة مثالية من السلطوية الانتخابية، قوامها إجراءات لتجديد واجهات السلطة وشرعيتها، تقتصر فيها مهمة المعارضة ومرشحها على القيام بدور "المحلل"، وذلك مقابل منافع محددة، أو تطرح السلطة فيها مرشحها لاستفتاء لا يترجم إرادة الناس، بل يفرض خيار المتسلط عليهم فرضًا.

وتمثل حالة انتخابات 2018 امتدادًا لموروث سلطوي أتاح وجود منظومة للانتخابات، تشمل قوانين وهيئات وإجراءات وعمليات، لكن بنيانها بقي يعمل على الحد من المنافسة الحرة، ومنع تعدد الخيارات من برامج ومرشحين أمام الناخبين. وفيه تعتمد السلطة إفساد الإطار القانوني للانتخابات، وتفرغه من الضمانات التي تكفل منافسة حرة، وحرية الدعوة والحركة أمام المتنافسين. وقد ظل النظام القانوني خلال حكم مبارك يستخدم أداة للحد من إمكانية تداول السلطة، وضمان بقاء شخص مبارك وحزبه مهيمين على المؤسسات السياسية. بل إن مبارك لم يتورع عن تعديل هذه القواعد والإجراءات كلما عن له ذلك. فضلًا عن هذا، وظفت السلطة في معرض حسمها للنتائج ترسانة متنوعة من الأعياب التزوير وتبديل النتائج وإفساد التصويت، قامت على إدارتها البيروقراطية الأمنية والحزبية للنظام.

كان المأمول من أطراف المعارضة لدى طرح تحدي سامي عنان وخالد علي للسياسي بلوغ "النتائج الاستثنائية" الذي يتغلب فيه احتمال إحداث التغيير على احتمال انتصار القمع؛ بحيث تتعمق أزمة النظام، وينحدر إلى مستوى عالٍ من الهشاشة وتضعف قدرته على التحكم في الانتخابات، أو إيصاله إلى ما يسمى بحالة اللاتيقين الانتخابي، ما يضطره إلى القبول بالمنافسة، وبقواعد جديدة تيسر على المعارضة العمل، وبلوغ حالة كسر حواجز السلطوية الإدارية والأمنية. وهو أمر موقوف بالطبع على تغيير حالة العزوف الانتخابي المميزة لعلاقة الجماهير بمثل هذه الانتخابات، وتحويلها إلى حركة جماهيرية انتخابية جارفة، تفوق قدرة النظام على التزوير وإقصاء الناخبين.

ليست مآلات ذلك كلها مباشرة بالطبع؛ فخطر رفع السلطة سقوف عنفها مائل، وربما تتمكن من استغلال هذه الحركية في إثبات شرعيتها، مع تمكنها من تقوية إمكانية العمل الجماهيري عبر قمع متقن ومقنن، وفي حالات نعرفها في عالمنا العربي وصل الأمر إلى حد حسم المنافسة الانتخابية بالسلح، وفرض انقلاب عسكري يؤسس لفاصل جديد من الدكتاتورية.

لكن ثمة مآلات أخرى تبعث الأمل في إمكانية التغيير؛ فحين ترفع السلطة مستويات التلاعب في نتائج الانتخابات إلى حدود فجة، أو حتى تستبق بالتزوير الواسع مع رفع معدلات القمع، وتعمد إلى إنكار النتائج، تتفتح الفرصة لتحويل الحراك الانتخابي إلى حراك احتجاجي واسع، قد ينتهي بإسقاط السلطة، على نحو ما حدث في بيرو عام 2000 على سبيل المثال²⁶. وربما تقضي الضغوط الشعبية إلى حال وسطى، لا تجد فيها السلطة بدءاً من القبول بإجراء إصلاحات سياسية، والإقرار بتغييرات في بنية السلطة وأطرها، تدشن مساراً للتحول الديمقراطي كما حدث في أحوال أخرى عديدة.

²⁶ للمزيد بشأن نماذج السلطوية الانتخابية Electoral Authoritarianism، انظر:

Andreas Schedler, *Electoral Authoritarianism: The Dynamics of Unfree Competition* (London and Boulder: Lynne Rienner, 2006).